مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/١/٢٤

السادات : لا رجوع عن الحرية ولا عـودة للرأى الواحد

الرئيس يؤكد فى اجتماعه بالقيادات السياسية على ضرورة يقظـة الاحزاب تجاه الاعضـاء المعادين للسـلام الاجتماعى

③ تكليفات جديدة من الرئيس للحكومة :

١ – اصلاح جذرى للهيكل الاقتصادى ورفض الحلول الجزئية
٢ – عـدم الاتجـاه الى ما يمس غذاء الشـعب وكسـاءه
٣ – توزيع الاعباء بعدالة من خلال قانون ضريبى عادل

منـع الاضراب والتظاهر والمسـيرات لأنها تهدد الشعب فى انتاجه وممتلكاته

فى اجتماعه الثانى امس مع القيادات السياسية والتنفيـذية لدراسـة المـوقف الداخلى من كل جوانبه بعد احداث الشغب الاخيرة ، اكد الرئيس السـادات أن مصر لن تعود عن الحرية ولن تتراجع عن تجربة الديمقراطية ٠ ٠ ولن تعـود الى مجتمـع الرأى الواحـد ٠

وقال الرئيس السادات : ان المخربين ينبغى ان يعاملوا بكل حزم فى اطـار سيادة القانون ودون العودة الى الاجراءات الاستثنائية

وقد انتهى اجتماع الرئيس السادات بالقيادات السياسية والتنفيذية أمس الى تقرير ضرورة منع الاضراب أو التظاهر أو المسيرات لانها تهدد الشعب فى انتاجه وممتلكاته ، كما انتهى الاجتماع ايضا الى ضرورة تعويض الذين اصابتهم حوادث الشغب الاخيرة بخسائر فى الممتلكات أو الارواح . كما أكد الاجتماع على ضرورة يقظة الاحزاب ازاء الاعضاء الذين يرفضون السلام الاجتماعى ،

كذلك أصدر الرئيس ٣ تكليفات جديدة الى الحكومة :

اولا : العمل على اصلاح الاقتصاد المصرى اصلاحا جذريا — والبحث عن الوسائل البديلة دون اللجوء الى الحلول المؤقتة أو الجزئية .

ثانيا : عدم الاتجاه الى ما يمس غذاء الشعب أو كساءه .

ثالثا : توزيع الاعباء توزيعا عادلا من خلال قانون ضرائبى جديد يقضى على الدخول الطفيلية ويمنع التهرب من الضرائب

وكان الرئيس السادات قد استعرض فى اجتماعه — أمس الاول وأمس — مع قيادات مؤسسات الدولة الموقف الداخلى والاحداث التى مرت بالبلاد اثر اعلان القرارات الاقتصادية التى استهدفت اصلاح الهيكل الاقتصادى .

واستمع الرئيس الى وجهات نظر كل القيادات التى حضرت الاجتماع « السيد حسنى مبارك نائب الرئيس ، السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ، الدكتور مصطفى خليل أمين أول الاتحاد الاشتراكى ، السيد اسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والسيد سيد فهمى وزير الداخلية ، ورئيس المخابرات العامة » .

٧ قرارات هامة فى اجتماع الرئيس

وقد انتهى الاجتماع الى القرارات التالية :

■ اولا : أن حدوث ردود الفعل بالنسبة للقرارات الاقتصادية التى صدرت أخيرا وان كان أمرا طبيعيا لما تمثله من أعباء على بعض قطاعات الشعب — الا أن العناصر التخريبية التى يهمها عدم خروج البلاد من أزمتها الاقتصادية التى تكون المناخ الصالح لتنفيذ أهدافها — ركبت موجة رد الفعل الشعبى وأخرجتها عن مسارها السلمى — وحولتها الى الاحداث المؤسفة التى نتج عنها خسائر فى بعض الارواح وفى الاملاك العامة والخاصة — مستغلة مناخ الديمقراطيات والحريات الجديدة — فى محاولة لدفع البلاد للرجوع عنها .

وقد اتخذ الرئيس محمد أنور السادات وبعد مشاوراته مع رؤساء المؤسسات قرارا بانه لارجوع ولا ردة عن مكتسبات الشعب وحقوقه فى الحريات والديمقراطية السليمة — التى يجب حمايتها من هذه العناصر التخريبية — فى حدود سيادة القانون — وأخذ المنحرفين والمخربين بمنتهى الحزم .

■ ثانيا : أن الرئيس السادات — وقد وافق على ايقاف القرارات الاقتصادية مستهدفا ايقاف الفتنة وحماية أرواح الشعب وممتلكاته وتفويت أهداف

المخربين — قد ارتأى بعد مشاوراته مع رؤساء المؤسسات بأنه لا عودة الى الحلول الجزئية والوقتية — وأن مصلحة البلاد العليا والخروج بالبلاد من أزمتها الاقتصادية — الناتجة عن تحملهاللاعباء القومية فى الدفاع عن أمتنا العربية — تقتضى الحل الجذرى الشامل لمعالجة الهيكل الاقتصادى للبلاد كنقطة انطلاق لابد منها لتحقيق التنمية ومجتمع الرخاء . وقد كلف الرئيس الحكومة باتخاذ ما يلى :

☐☐ ايجاد الوسائل البديلة لتحقيق الموارد اللازمة لاصلاح العجز فى الموازنة واصلاح الهيكل الاقتصادى وذلك فى اطار خطة متكاملة للاصلاح الاقتصادى.

☐☐ عدم الاتجاه الى ما يمس غذاء الشعب أو كساءه .

☐☐ ان يسبق الاصلاح الضريبى وقانون العاملين — أى اجراءات أخرى توفيرا لتوزيع الاعباء توزيعا عادلا وتحقيق العدالة الاجتماعية للتخفيف عن الفئات الكادحة ومحدودة الدخل — وضمان عدم التهرب من دفع الضرائب — والقضاء على ظاهرة الدخول الطفيلية — على أن يقدم مشروع الاصلاح الضريبى لمجلس الشعب خلال ثلاثة اسابيع .

■ ثالثا : وجه الرئيس بأن تواصل الحكومة تحملها لمسئولياتها فى حماية أرواح الشعب وممتلكاته وأمنه — فى حدود سيادة القانون — وتعزيز أجهزة الامنلحماية الشعب من المخربينومواصلة التصدى لهم تصديا حاسما — وأن يكون القضاء هو الجهة الوحيدة التى تدين المخربين حسبما يتوفر لديها من أدلة .

■ رابعا : وجه رئيس الجمهورية وبالتشاور مع رؤساء المؤسسات الى أن التجربة الديمقراطية الجديدة — لا يجب أن تتأثر بهذه الاحداث — التى يستهدف المنحرفون بها الرجوع بالبلاد الى دولة الرأى الواحد ودعوة الاحزاب الى اليقظة حيال بعض الاعضاء الذين لا يؤمنون بالديمقراطية السليمة وبالسلام الاجتماعى — حتى لا تتردى فى أخطاء تنتهى بها الى أخطاء أحزاب ما قبل الثورة .

■ خامسا : أن الاحداث التخريبية التى استهدفت الشعب فى داخل البلاد — يمتد مدبروها بآثارها — الى القضية العربية الرئيسية — فى محاولة للتأثير على التضامن العربى الذى أمكن تحقيقه — ولاضعاف الموقف العربى فى مؤتمر السلام بجنيف .

وقد تقرر أن تستمر البلاد فى جهودها لتجميع الصف العربى وتقويته وصولا للحل العادل المشرف — كما تقرر فى هذا الاطار عدم المساس بالميزانيةالمقررة لتعزيز القوات المسلحة المصرية ركيزة القوة للامة العربية .

■ سادسا : أن هذه الاحداث التخريبية — لا يجب النظر اليها فىالاطار الداخلى فقط — بل يجب أن ينظر اليها فى اطار المحاولات المستمرة لاجهاض نصر ٦ اكتوبر العظيم الذى حققهالشعب المصرى بارواح ودماء شهدائه — وهى نطاق مساهمة الامة العربية كلها فىأعباء هذا النصر — وانهابذلك ترتبط بالمحاولات الموجهة للامة العربية فى السودانولبنان

وبالتالى فان التضامن العربى ـ يتجه باهدافه الى التصدى لهذه المحاولات بكل امكانيات الامة العربية المتاحة .

■ سابعا : أن هذه الاحداث التخريبية ـ لا يجب أن تعوق شعبنا عن مسار انتصاراته التى حققها منذ ١٥ مايو ، و٦ اكتوبر ـ وأن الرئيس السادات يرى أن ينهض شعبنا ليجعل من هذه الاحداث نقطة انطلاق أخرى ـ لاعادة البناء ـ والقضاء على السلبيات ـ بعد أن أوضحت الاحداث حقيقة اتجاهات التيارات المخربة ـ التى استهدفت القضاء على مكتسبات الامة .

ويرى الرئيس أن شعبنا الذى خرج من كل التحديات أشد قوة وأكثر تماسكا فى جبهته الداخلية ـ سوف يخرج من هذه التجربة المؤلمة ايضا ـ وهو يحمل دفعة جديدة لاعادة بناء البلاد بادئا بازالة آثار ما أفسده المخربون وأن الامة كلها شعبا وحكومة واحزابا مدعوة الى البدء بازالة آثار التخريب ـ وقد أمر السيد الرئيس بأن تعطى الحكومة التعويضات اللازمة لمن اصابته أيدى التخريب وهو واثق أن ذلك يتفق مع روح أمتنا فى التكافل ازاء الأحداث .

وقد وجه الرئيس السادات خالص تقديره لكل المواطنين الشرفاء الذين شجبوا المؤامرة التخريبية ـ وساهموا مساهمة فعالة فى حماية منشآتهم والممتلكات العامة والخاصة واستمروا فى ادارة حركة العمل والانتاج لخدمة جماهير الشعب فى ظروف بالغة الصعوبة ـ وفى مقدمتهم ـ عمال مصر ـ وطلبة الجامعات والمعاهد المصرية ـ وفئات الشباب ، والمثقفون والمهنيون والفلاحون والحرفيون .

وكذا الاتحادات الصناعية والغرف التجارية ـ مع توجيه تقدير خاص للقوات المسلحة وقوات الشرطة الذين بذلوا كل جهودهم وتضحياتهم لحماية ارواح الشعب وممتلكاته ازاء الموجة التخريبية التى استهدفت حرياته وممتلكاته وأمنه .

وقد اكد رئيس الجمهورية على ضرورة الالتزام ، ايمانا بديمقراطية التعبير عن حرية الراى ـ بان يتم هذا التعبير من خلال القنوات الشرعية ـ وأن وسائل الاضرائب عن العمل أو التظاهر أو المسيرات مرفوضة لما تحمله من معنى التهديد للشعب فى انتاجه وممتلكاته وأمنه ـ وانه على شعبنا أن يبدأ انطلاقة جديدة على طريق تحرير أرضنا ازاء العدو المتربص بالبلاد ، وتحقيق التنمية والتقدم من خلال مجتمع كل المنتجين القائم على التكافل الاجتماعى والخير والرخاء .